

خاتمة

على ضوء دراستنا للسلطة التشريعية و التي تعتبر من المؤسسات المركزية و الأساسية في بناء النظام السياسي، و في تفعيل قنواته المختلفة نتيجة لما تفرزه من قرارات و قوانين منظمة و مسيرة للمجتمع فإننا نخرج بمجموعة من الاستنتاجات الجوهرية التي تمزج بين البعد النظري و البعد العملي و نشلها في الآتي :

- تحظى هذه المؤسسة في الأنظمة السياسية العربية باهتمام بالغ، إذ تسعى أغلبية الدول و تحرص أن تتشكل هذه السلطة بشكل يظهر بتكامل البناء المؤسساتي. و هي في هذا الإطار تعتمد على السند الدستوري من خلال النصوص الكثيرة المخصصة لهذه السلطة.

- تخصص أغلبية التشريعات العربية مكانة متميزة للمؤسسة التشريعية، إذ تقنن وظائفها و صلاحياتها و تركيبتها، و هذا مؤشر على توجه إيجابي من الناحية النظرية.

- أعطت أغلبية الأنظمة السياسية العربية للبرلمانات أدوات الرقابة المتعارف عليها قانونا و المتمثلة في الأسئلة الشفوية و الكتابية و لجان التحقيق و الاستجواب و سحب الثقة من الحكومة من خلال وسائل متعددة أبرزها رفض البرنامج و ملتمس الرقابة و غيرها. و هي في ذلك تتشابه إلى حد بعيد للآليات الممنوحة في النظم الغربية.

رغم هذه التوجهات الإيجابية للبرلمانات العربية في سياق استراتيجيات الأنظمة، إلا أن الواقع المعيشي و الممارسة الميدانية تفرز خلا في التطبيق، حاولنا توضيحه من خلال معانيه و تحليل كثير من التجارب العربية في مختلف الأنظمة السياسية و نسجله في الملاحظات التالية :

- محدودية دور السلطة التشريعية في هذه الأنظمة رغم بعض الاستثناءات القليلة، و تتجسد هذه الصفة في أمثلة كثيرة منها عدم المبادرة بالتشريع في غالب الأحيان من طرف البرلمانات العربية رغم النصوص الكثيرة التي تجيز لهم هذا الأمر. و منها أيضا عدم إمكانية التغيير في الجوانب المالية و بصفة خاصة في الموازنات العامة.

و هذا الضعف يمكن إرجاعه إلى عاملين أساسيين هما طبيعة تداول السلطة في المجتمع الغربي، و في معظم دول العالم الثالث بصفة عامة شكلت سببا جوهريا في شل كافة التحركات الساعية إلى الإصلاح السياسي و المشاركة الفعلية المؤدية إلى تحول حقيق في البناء الديمقراطي، العامل الثاني يعود إلى الوضع الداخلي للبرلمانات العربية، إذ تتميز أغلبية هذه البرلمانات بضعف هيكلها التنظيمية الداخلية. فاللجان البرلمانية تفتقد إلى التنظيم في أغلب الأحيان، و رغم أن وظيفتها الرئيسية هي تسهيل و تيسير عمل البرلمان، إلا أن افتقادها إلى كادر بشري مدرب و مصادر معلومات تستطيع تغذية دراستها المطروحة على جدول أعمال البرلمان أثر على نشاطه بشكل عام.

- الملاحظة الأساسية بالنسبة لهذه الدراسة تتمثل في هيمنة السلطة التنفيذية في عموم الأنظمة البرلمانية غير مطبق، و مبدأ الفصل بين السلطات المميز للنظام الرئاسي لا تأثر له. فمركز الثقل بالنسبة لكل هذه الأنظمة هي السلطة التنفيذية سواء كانت أحادية أو ثنائية.

فالرئيس هو أساس هذه الأنظمة، إذ يملك كل الصلاحيات المؤثرة في البرلمان ، فهو الذي يدعيه في العادة إلى الانعقاد عاديا و استثنائيا، و هو الذي يعترض على القوانين و يطلب قراءة ثانية لها، و هو الذي يصادق عليها، و هو الذي يشرع بواسطة الأوامر و المراسيم في بين دورات

البرلمان دون أن يتبع ذلك إجراءات تقييدية. فالرئيس من خلال هذا يكاد يكون شريكا في عملية التشريع، إن لم يكن هو الطرف الفاعل فيها. و تصل قمة تأثيراته على السلطة التشريعية في حقه في حل البرلمان، و هذه ميزة للأنظمة السياسية العربية، إذ من خلال الدراسة لم نسجل خلو أي تجربة من عمليات الحل، و تكاد تشكل سمة للبرلمان في بعض الدول العربية، و هذا رغم التحولات الديمقراطية و حركات الإصلاح السياسي المتعددة، المتبناة من طرف كثير من الدول خاصة منذ بداية عشرية التسعينيات.

من خلال هذه التوضيحات يتضح الخلل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، الشئ الذي يمنع هذا الأخير من أن يكون مؤثرا في القرارات المركزية، و في النسق السياسي بوجه عام رغم محاولاته الكثيرة ، من خلال السعي إلى تفعيل و استخدام أدوات الرقابة الممنوحة له قانونا.

هذا الخلل يجعلنا نؤكد بأنه رغم توجه كثير من الأنظمة العربية إلى إظهار تعليقها بالبعد الديمقراطي، و بتوفر مناخ سياسي ملائم قائم على التعددية السياسية و الحرية، فإن الممارسة العملية و المعيشية تناقض تجسيد هذا السلوك عمليا، إذ تبقى هذه التوجهات شعارات ترفعها هذه الأنظمة بغية تحسين صورتها على المستوى العالمي. و لأدل على هذا حالة الطوارئ التي تكاد تعم أغلبية هذه الدول و تصبح ذات قوة كالقوانين العادية أو أكثر.

هذه الملاحظات تبين بأن السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية العربية تعاني من ضعف و تمزق و تبعية مطلقة إلى السلطة التنفيذية، و حتى يعود للبرلمان في هذه الأنظمة هيئته و قوته، و يصبح فعلا مؤسسة فاعلة في الحياة السياسية فإنه يتطلب إحداث إصلاح حقيقي هدفه النهوض بهذه المؤسسة و يتمثل في الخطوات التالية :

- 1- تحقيق التوازن الفعلي بين السلطات من خلال الحد من السلطات الاستثنائية للرؤساء و الملوك بشكل يجعلهم قوة تأثير، و لكنها مرتبطة بمهام مماثلة لبقية السلطات الأخرى.
- 2- إلغاء العمل بالقوانين الاستثنائية المعمول بها في بعض الدول العربية و ذلك بشكل صريح يظهر بأن التوجه نحو تقنين حالة الطوارئ كان فعلا مرتبطا بظروف صعبة، و يجب العودة إلى القوانين العادية بمجرد زوال الخطر. هذا التوجه مرده سلوك كثير من الدول العربية، ففي مصر حالة الطوارئ موجودة منذ اغتيال السادات، و في الجزائر منذ إلغاء الانتخابات التشريعية، و الأمثلة في هذا السياق كثيرة. هذا المناخ غير مساعد على عمل مميز للسلطة التشريعية، و بالتالي إلغاء القوانين الاستثنائية من شأنه أن يضيفي حركية كبيرة على الممارسة الديمقراطية.
- 3- إعطاء مكانة خاصة لحقوق الإنسان من خلال احترام كرامة الفرد و حقه في الحياة و في بقية الحقوق الأخرى، و بصفة خاصة الحقوق السياسية، التي تمكنه من الاختيار الحر و الشفاف الذي يفرز بالضرورة برلمانيين متميزين يملكون قوة الانتخاب الحر، و قوة التمثيل الصحيح.
- 4- تفعيل دور المجتمع المدني، و جعله مساهما حقيقيا في بناء المؤسسات و سندا لها لتأدية مهامها على أكمل وجه لا تابعا و معبرا عن إرادتها.
- 5- تصحيح الأنظمة الانتخابية، و جعلها الإطار التنظيمي و القانوني لممارسة العملية الانتخابية، و ذلك من خلال تشريعات عادلة للمقاعد البرلمانية و للانتخاب.

6- تعديل البناء الهيكلي و التنظيمي للبرلمانات، من خلال إعطاء هامش كبير لها لكي تتميز بإعداد نظامها الداخلي دون تأثيرات فوقية من جهة، و فسح المجال للمناقشة و التعديل في كل المجالات دون استثناء لجانب مالي.

7- ربط حل البرلمان بإجراءات صعبة، حتى لا يفرط في استعمال هذا الحق دون مبررات مقنعة و سديدة. و هذا من شأنه أن يعطي معنويا للبرلمان القوة المفقودة، و التحكم اللازم، و الإطار الملائم للعمل.

هذه بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية لنشاط متميز و فعال للبرلمان يكببه هيبة ووقارا و مكانة متميزة، تجعل تواريخ انتخابات أعضائه تواريخ للمناقشة السياسية الحقة و المتميزة التي تؤدي إلى مشاركة نوعية و كبيرة في العملية الانتخابية.